التمويل الدولي والعمليات الاقراضية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للفترة (1974-2009)

International Finance and Lending Processes of the Arab Fund for Economic and Social Development for Period (1974-2009)

م.م.عمار عبد الهادي شلال

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار

المستخلص:

نظرا للدور المهم والحيوي الذي تقوم به مؤسسة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها مصدرا من مصادر تمويل التنمية العربية فقد حضي باهتمام المختصين والباحثين في العديد من البلدان.

يهدف البحث إلى توضيح مفهوم التمويل وحركاته وأهمية العمليات التمويلية التي يقوم بها الصندوق العربي باعتباره مصدر من مصادر تمويل التنمية في الأقطار العربية ، وتحليل طبيعة القروض المقدمة للدول العربية وبيان دور المؤسسة في تمويل التنمية والاستثمار في البلدان العربية .

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في البحث مستندا على تحليل البيانات الخاصة بتطور العمليات التمويلية لمؤسسة الصندوق العربي والصادرة عن تقارير بعض المنظمات والهيئات الدولية والعربية ، وتقارير الصندوق العربي السنوية .

كما حاولنا في هذا البحث تسليط الضوء على مشاكل مالية في بعض الدول التي لم تستغل القروض المقدمة من الصندوق العربي استغلالا امثل كالفساد الإداري والمالي وغيرها من المشاكل الاقتصادية الموجودة في تلك البلدان ، مما أدى إلى تراكم الديون وأصبحت متقبلة كل شروط القروض من الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الأخرى .

Abstract:

Given the important and vital role played by the Foundation of the Arab Fund for Economic and Social Council as a source of financing for development has attracted the attention of Arab specialists and researchers in many countries.

The research aims to clarify the importance of financing operations carried out by the Arab Fund as a source of financing for development in the Arab countries, and analyze the nature of loans to Arab countries and indicate the role of the institution in the financing of development and investment in Arab countries.

Has been the adoption of analytical descriptive method in research based on the analysis of data on the evolution of the Financial Operations of the Arab Fund and the Foundation of the reports of some international organizations and bodies, Arab, and Arab Fund annual reports.

As we have tried in this research to shed light on the financial problems in some countries that did not use loans from the Arab Fund are optimized such as corruption of the administrative and financial located in those countries, which led to the accumulation of debt and become accepting all the terms of loans from developed countries and other financial institutions.

المقدمة :

يعد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أحد أهم مؤسسات تمويل التنمية في العالمين العربي والإسلامي، إذ برز للوجود منذ استقلال الكويت عام 1961لتقديم الدعم للدول العربية ثم للدول النامية ، وكان لرؤيا الشيخ جابر الأحمد الجابر أمير دولة الكويت الراحل دورا كبيرا في استمرار الصندوق في تعزيز التعاون مع الدول النامية ، إذ بذل جهودا حثيثة في مساندة ودعم جهود تلك الدول لتحقيق أهدافها التنموية في إطار الاحترام المتبادل وعلاقات الصداقة التي تربطه معها بما يخدم مصالح الكويت الوطنية ويعزز من مكانتها ودورها الفعال في تحقيق الشراكة العالمية للتنمية والتي تعد أحد الأهداف الإنمائية للألفية .

وقد تابع الصندوق العربي وطيلة العقود الأربعة الماضية تعاونه الوثيق مع الدول النامية بقصد مساعدتها في تحقيق أهدافها الإنمائية للألفية وتحسين مستويات المعيشة لشعوبها .وشمل نشاط الصندوق الأقطار العربية كافة ، مما يعكس أهمية دور الصندوق في تعزيز أواصر التعاون مع تلك الأقطار وغيرها ، فضلا عن تعزيز عرى التعاون مع الدول النامية الأخرى .

وقد قدم الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية السنة المالية 2009 (554) قرضا بقيمة إجمالية مقدارها (6,5) مليار دينار كويتي. أسهمت في تمويل (471)مشروعا في (17)دولة عربية وغطت نحو (27,9%)من الكلفة الإجمالية للمشاريع الممولة.

أهمية البحث:

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من تاريخ التمويل الدولي قيام وكالات الإقراض متعدد الإطراف ، فالبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية وصندوق النقد الدولي والصناديق الخليجية لتمويل التنمية هي من بعض أهم الوكالات ومصارف التنمية واكبر مصدر للإقراض للدول النامية.

فتدفق رؤوس الأموال المتأتية من القروض الخارجية إلى الأقطار العربية ، تحقق زيادة ملحوظة في الحجم الكلي للموارد المالية ، إذ يمكن لهذه الدول من تنفيذ مشاريعها الاستثمارية ، ولاسيما المشاريع الهيكلية والمشاريع الإنتاجية ذات الحجم الكبير التي يحتاج بنائها إلى استثمارات ضخمة يصعب تدبيرها من مصادر التراكم المحلي.

وان قراءة مستفيضة لطبيعة القروض الصادرة من المؤسسات الاقراضية وخاصة في بحثنا هذا الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والوقوف على أنماط تقديمها تعد ضرورة ملحة في ظل التطورات الدولية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجديدة . وتستند تلك الأهمية إلى الصعوبات الحالية والمستقبلية التي واجهت والتي سوف تواجه الدول العربية في سعيها للحصول على مصادر تمويلية ثابتة ومستقرة لتنفيذ المشروعات الوطنية والقومية على حد سواء.

مشكلة البحث :

تحتاج عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية إلى قيامها باستثمارات كبيرة تمكنهـــا مـــن استغلال مواردها الطبيعية الاستغلال الأمثل ، والمشكلة الأساسية إن بعض الدول لم تقـــوم بتوظيـــف المـــوارد المقترضة من الصندوق العربي أو بقية المؤسسات التمويلية التوظيف الأمثل بإقامة المشاريع الرائدة فـــي تلـــك البلدان .

فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية مفادها ان يكون هناك استخدام أمثل للقروض من الصندوق العربـــي للإنمـــاء الاقتصادي والاجتماعي ، والحد من آثار الفساد المتفشي في البلدان الأعضاء المقترضة.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على مدى مساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي مقـــره في دولة الكويت في تحقيق الشراكة العربية للتنمية ، واقتراح السبل الكفيلة بتفعيل الدور الإنمـــائي للـــصندوق العربي في مساعدة الدول العربية على تحقيق الأهداف الإنمائية .

حدود البحث :

تتمثل الحدود الزمانية للبحث بدراسة العمليات الاقراضـــية للـــصندوق العربـــي للإنمـــاء الاقتـــصادي والاجتماعي للمدة (1974–2009) ، أما بالنسبة للحدود المكانية فسوف نقتصر على الدول العربية الأعضاء في الصندوق العربي ، وارتباطه بالمؤسسات التمويلية الأخرى .

منهجية البحث :

استخدم في البحث الأسلوب التحليلي الوصفي لواقع القروض المقدمة من الصندوق العربي بوصفه يمثـــل إحدى القنوات التي تنساب من خلالها القروض والمعونات والمنح الإنمائية وتم الاعتماد على بيانـــات التقريـــر الاقتصادي العربي الموحد وبيانات التقارير السنوية للصندوق العربي .

هيكلية البحث :

تناول البحث أربعة محاور فالمحور الأول اهتم بالإطار النظري أي التمويل الدولي للتنمية الاقتصادية فأخذ مفهوم التمويل ومرحله التمويل الدولي والتوزيع النوعي للتمويل الدولي .

أما المحور الثاني فقد اهتم بتعريف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فقد اخذ نشأة الصندوق وأهدافه ورأس مال الصندوق منذ نشأته وحتى نهاية عام 2009 ، كذلك اهتم هذا المحـــور بدراســـة النـــشاط الإنمائي للصندوق فقد تناول التوزيع الجغرافي والقطاعي للقروض .

واختص المحور الثالث بالتمويل المشترك والخاص للصندوق وبين الصناديق الإنمائيـــة العربيـــة الأخـــرى والقطاع الخاص في الأقطار العربية .

وأخيرا يأتي المحور الرابع الذي اهتم بالقروض الخارجية من حيث المشاكل والحلول التي تحد من كفـــاءة وفعالية القروض الخارجية .

المحور الأول : التمويل الدولي للتنمية الاقتصادية (الإطار النظري) :

1-1: مفهوم التمويل الدولي :

يقصد به الآليات التي يوفرها النظام النقدي الدولي بمؤسساته المختلفة (المتعددة الأطـــراف ، الرســـمية ، الخاصة) لتلبية متطلبات حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية ، سواء تلك المتجهة لأغراض تسوية الاختلالات في موازين المدفوعات ، أو لأغراض ذاتية تتعلق بفرص العوائد أو لأغـــراض تمويـــل التنميـــة.(العيـــساوي ،2008: 19)

كما يعرف التمويل الدولي ، هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلـــك فـــي أوقات الحاجة إليها إذ انه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وان يكون بالقيمة المطلوبة فالهدف منـــه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب .(الجباري ،2009: 4)

وبهذا المعنى تتضمن الآليات والوسائل المتاحة لتسوية المدفوعات الناجمة عن العلاقات الاقتصادية الدوليـــة بأشكالها المختلفة ، فضلا عن انه يمثل المستوى الإجرائي لعمل النظام النقدي وأدائه .

1-2 : مراحل التمويل الدولي (حركة رؤوس الأموال) :

1-2-1: حركة رؤوس الأموال للفترة1870-الحرب العالمية الثانية:

إن حركة رؤوس الأموال الدولية في هذه الفترة كانت تجري في عالم يؤمن بحرية التبادل ، إذ لم تكـــن هناك حدود فاصلة وحواجز بين الدول ، خلال هذه الفترة اتخذ تصدير رؤوس الأموال إلى البلدان النامية بشكل الاستثمار الأجنبي الخاص الذي اتجه إلى إنتاج المواد الخام ، إذ من المعلوم انه مع زيادة درجة الاحتكارية في الاقتصاد الرأسمالي ، ترتفع بسرعة أحجام رؤوس الأموال الباحثة عن الربح والتـــراكم فـــي حـــين تـــنخفض إمكانيات استثمارها بالداخل بسبب اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض .

وكان لبريطانيا باعها في هذا المجال ، إذ انفردت وحدها على الصعيد العالمي بمهمة الاستثمار في الخارج ، من خلال سيطرة سوق لندن كمصدر لرأس المال للبلدان الأخرى ، إذ خلقت الثورة الصناعية في أوربا طلبا قويا على الأغذية والمواد الخام أمكن إشباعه فقط بالاستثمار في أنحاء كثيرة من العالم .(عدنان ،4:2006)

يتضح من هذا انه كان الاتجاه هو تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج إذ الموقع الخصب لها والمناخ الاستثماري المجزي والمتمثل بالثروات والمواد الطبيعية للبلدان الأقل تقدمت، يضاف إلى هذا رخص الأيدي العاملة ثم انخفاض أسعار الأراضي والاهم من ذلك هو وجود الأسواق الاستهلاكية الواسعة .

وشهدت المدة التي جاءت بعد الحرب العالمية الأولى أي في عشرينات القرن المنصرم اخذ الاستثمار الأجنبي المباشر ولا سيما الاستثمارات الأمريكية في أوربا ، وبلغ هذا الاستثمار الدولي (47,5) مليار دولار حصة الولايات المتحدة الأمريكية منها ما يقارب (16) مليار دولار ، إلا انه عقب أزمة الكساد العالمي عام 1929 انخفض الاستثمار الأجنبي بسبب تراخي سوق رأس المال وانخفاض أسعار المواد الأولية ، وتفاقم الاضطراب السياسي وفرض القيود على الصرف الأجنبي . ورغم ذلك اتبعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إجراءات لإعادة الحياة لحركة رؤوس الأموال المختلفة ، وتبعا لذلك قامت الكثير من مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولا سيما في قطاع الخدمات .(العيساوي ،17:2008).

1-2-2: حركة رؤوس الأموال بعد الحرب العالمية الثانية :

حدد مؤتمر بريتون ودز النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب بانشاءه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ففي الفترة (1945 -1972) استمرت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها البلد الدائن الرئيسي في العالم وأصبح دولارها هو عملة الاحتياطي الرئيسية عندها أعلنت وفي عام 1937 برنامج الإنعاش الاقتصادي (مشروع مارشال) الذي يهدف إلى تعمير أوربا إذ إن رؤوس الأموال بعد انتهاء الحرب أصبحت شديدة نتيجة للدمار والنفقات الحربية التي أنهكت أوربا.

وشهدت الفترة (1947-1985) اجتماع بعض الدول الكبرى لوضع نظام نقدي عالمي جديد وتأسيس مؤسسات تمويلية جديدة وإعطاء المساعدة للبلدان النامية. وفي هذه الفترة ساءت علاقات المساعدات متعددة الأطراف والقروض الميسرة للبلدان النامية من قبل مؤسسة البنك الدولي.

بعد هذه الفترة تسارعت عمليات الابتكار المالي والتجديد في أساليب وأدوات التمويل وقد ساعد التقدم التكنولوجي للمعلومات والاتصال على مشاركة المستثمرين الأفراد في العمليات التمويلية والاستثمارية عبر القارات بيسر وسهولة . وقد قامت العديد من البلدان النامية بإتباع برامج تصحيحية اقتصادية وفتح أسواقها المالية وتحريرها من القيود ، ووضع البنية الأساسية لتعميقها والسعي لاستيعاب المستجدات في الأدوات والمؤسسات المالية .(الهيتي ،27:2007).

1-3: التوزيع النوعي لتدفقات رؤوس الأموال الدولية :

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر : ويعرف بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خـــارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلـــك المـــشروعات . ويمكـــن أن يتخـــذ الاستثمار الأجنبي المباشر إشكالا عديدة كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة أو من خلال عمليات الدمج والتملك . ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حـــين يمتلـــك المـــستثمر (10%) أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال على إن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة (نزاري،42:2008).

ب- المساعدات والقروض الأجنبية : إن هذا التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق الماليـــة والهيئـــات المالية والإقليمية ، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الأخـــرى ، فضلا عن البرامج التمويلية الدولية في شكل إعانات أو استثمارات مثل هو الحال بالنسبة لمشروع (ميدا) الذي أطلقه الاتحاد الأوربي في ظل الشراكة الاورومتوسطة .

أما الدول المانحة تقدم المساعدات إلى الدول لدوافع اقتصادية أو سياســـية أو إنـــسانية لتخفيـــف الفقـــر والإمراض إذ إن الدول المانحة من الدول الرأسمالية المتقدمة بدأت تتناقص حجم لمساعداتها إلى الدول الفقيرة ولأسباب كوجود أزمات اقتصادية مستديمة ، أو انخفاض أسعار النفط ، وكذلك أسباب سياسية .

أما القروض الخارجية فإنها تهيمن على بقية مصادر التمويل من حيث اتخاذها النـــصيب الأكبـــر مـــن التدفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية ويقصد بها ثلث المقادير النقدية والأشكال الأخرى مـــن الثـــروة التـــي تقدمها منظمة أو حكومات إلى الدول ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان ، وهكذا تصبح القروض التزامات خارجية وتترتب عليها سعر الفائدة. (الجباري ،12:2009)

ج- تدفقات رسمية : وتشمل حركة رأس المال الحكومي الذي قد يهدف لتمويل مشروع في دولة أخـــرى ومـــا يعتبر هذا النوع عن التدفقات الخاصة انه ليس بالضرورة أن يتحول استجابة للربح بل قـــد يكـــون اســـتجابة لتحقيق أهداف سياسية مثل بسط النفوذ أو الضغط السياسي .

د- تدفقات إنمائية خاصة :- هي التدفقات غير الحكومية والصادرة من الجهات الخاصة وهي عـــادة تتحـــرك استجابة للربح او تغيرات أسعار الفائدة بين الدول أو لاستفادة من فروقات تكاليف الإنتـــاج وعـــادة مايـــضيق الأهداف السياسية في هذا النوع من التدفقات ولو بالشكل الظاهرة في اقل تقدير .

هـــ- تدفقات الاستثمار في الحوافظ : وينطوي على تلك الأفراد أو الهيئات أو الشركات على بعـــض الأوراق المالية والأسهم والسندات دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في التنظيم أو الإدارة وهو الاخـــتلاف

الجوهري عن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمنح حقوق الإدارة ، إلا أن هذا لا يمنع أن يتمتع حامل الـــسهم ببعض الحقوق خصوصا إذا تجاوزت حصته من الأسهم بنسبة عالية من الملكية (الهيتي ،33:2001) .

المحور الثاني: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي هيئة مالية إقليمية عربية مستقلة، يضم فـــي عـــضويته البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية.

أ: النشأة:

صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 1968/5/16 على اتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وأعلنت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تعاد هذه الاتفاقية بتاريخ 1971/12/18، وعقد الاجتماع الأول لمجلس المحافظين في1972/2/6 وباشر الـــصندوق عملياتـــه التحويليـــة فـــي بدايـــة عام1974.(مجلس التخطيط،246:2006)

ب: الأهداف: (تقرير الصندوق1979_1980: 6-8)

1-أولى الصندوق منذ نشأته اكبر الاهتمام لتحري الموارد والطاقات الاقتصادية العربية غيـــر المـــستغلة وبلورة استغلالها في برامج ومشاريع إنمائية.

2- تحويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بقروض تحمـــل شـــروطاً ميـــسرة للحكومـــات وللهيئات وللمؤسسات العامة والخاصة الأفضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي وللمـــشروعات العربية المشتركة.

3- تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر بمـــا يكفـــل تطـــوير وتنميـــة الاقتصاد العربي.

4-توفير الخيرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية.

ج: رأس مال الصندوق:

بدأ الصندوق العربي في مزاولة نشاطاته عام 1974 برأس مال مصرح به مقـــداره (102) مليـــون د.ك (30) مليون دولار ومع تزايد حاجة الدول الأعضاء إلى مساهمة الصندوق ، وكتنمية الأوضاع الناجمـــة عـــن ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1983 قام الصندوق بزيادة رأس ماله المصرح به إلى (400) مليـــون د.ك ثـــم مضاعفته إلى (800)مليون د.ك عام 1984 وتمكن الصندوق خـــلال الفتـــرة (1972_2007) مـــن تكـــوين احتياطات بلغت قيمتها في2007/12/31 حوالي (1872) مليون د.ك. (http://ar.wikipedia.org/wiki/)

وفي عام 2008 وافق مجلس محافظي الصندوق ، خلال اجتماعه السنوي السابع والثلاثين ، والذي عقـــد في الثاني من ابريل 2008 على رفع رأس مال الصندوق المدفوع من (366,04) مليون د.ك إلى (2مليـــار) د.ك وذلك عن طريق تخصيص مبلغ (1,336,96) مليار د.ك من الاحتياطي الإضـــافي لزيـــادة رأس مـــال

المدفوع إلى المبلغ المشار إليه. وبنهاية عام 2009 ، بلغ رأس المـــال المكتتـــب بـــه والمـــدفوع للـــصندوق (2,617,5) مليار د.ك . منها (2000) مليار د.ك . رأس مال مكتتـــب و (617,5) مليـــون د.ك احتياطـــات .(موقع الصندوق الالكتروني http://www.arabfund.org/).

د: سياسة الصندوق :

يلبي الصندوق الإنمائي العربي دائما احتياطات التنمية في الدول الأعضاء ويراعي التوازن بين أنشطته ، وضمان الجدوى والشفافية لكل المشروعات وفي هذا الصدر أيضا ، فان من أهم أُســـس عمليـــات الـــصندوق العربي الأخذ بأولويات المشاريع التي تقررها الدول ، وعدم فرض سياسات مالية أو اقتصادية معينة . ويمكـــن حصر أهم سياسة في عمليات التنمية العربية بالاتي:(http://www.arabfund.org/).

1-يعتمد السحوبات على طبيعة المشروع ، بما يحتاج من تحويل من رؤوس أموال كبيرة.

2-تبلغ أسعار الفائدة 2,5% للدول العربية ذات الدخل المنخفض و 3% للدول العربية الأخرى.

3-تتراوح مدة السداد (فترة السداد) بين 22_25 عاما.

2-2: النشاط الإنمائي للصندوق

منذ نشوء الصندوق في عام 1974 الذي افترض على تحويل الدول العربية الأعضاء فقد ساهم بتحويـــل الكثير من المشاريع التي تساعد تعجيل عملية التنمية في الدول العربية المستفيدة وسوف نوضح نشاطه الإنمائي بالاتي :

اولاً: التوزيع الجغرافي للقروض :

بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق العربي منذ بدء نشاطه عام 1974 حتى نهاية عام 2009 (554) قرض . بلغت قيمتها الإجمالية حوالي (6,5) مليار د.ك .ساهمت في تمويل 71 مشروعا . موزعة 17 دولـــة عربية . وبلغت نسبة إجمالي قيمة القروض إلى إجمالي تكاليف هذه المشروعات حوالي 27,9%.كما موضـــح في الجدول (1).

جدول (1)

قروض الصندوق المقدمة للدول العربية خلال الفترة (1974 _ 2009) / (مليون د.ك)*

ت	البلدان المستفيدة	قيمة القروض	النسبة(%)
1	المملكة الأردنية الهاشمية	473,150	7,25
2	الجمهورية التونسية	541,775	8,31
3	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	395,300	6,06
4	جمهورية السودان	398,778	6,11
5	جمهورية العراق	59,725	0,91
6	الجمهورية العربية السورية	636,975	9,77
7	الجمهورية العربية الليبية	175,700	2,69
8	جمهورية مصر العربية	903,150	13,85
9	الجمهورية اليمنية	639,700	9,81

11	المملكة المغربية	893,900	13,713
12	مملكة البحرين	271,500	4,16
13	جمهورية الصومال الديمقراطية	40,700	0,62
14	الجهورية الإسلامية (موريتانيا)	307,700	4,720
15	سلطنة عمان	317,500	4,87
16	فلسطين	17,000	0,26
17	جيبوتي	53,000	0,81
	المجموع	6,518,553	100

المصدر : من احتساب الباحث بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

(*)1–د.ك. : دينار كويتي.

2– 1د.ك.=3,4 دولار

إذ يلاحظ من الجدول (1) أن الصندوق قد ساهم في تمويل اغلب الدول العربية ، ونلاحظ من خلال الجدول أن مصر تشكل أعلى نسبة الاقتراض الصندوق إذ بلغت (13,85%)كشف تقرير البنك الأمريكي لعام 2008 إن مصر تتصدر قائمة الدول الأكثر إقراضا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقد أضاف التقرير إن مصر كذلك تصدرت القائمة في البنك الدولي وكانت أكثر استدانة من مؤسسة دولية أخرى تسيطر عليها الدول الصناعية ، وهي مؤسسة التمويل الدولية (اي . اف . سي) والتي تعتبر الذراع الذي يقدم القروض للقطاع الخاص في الدول المقترضة فقد اقترضت مصر بمفردها (283) مليون دولار من هيئة التمويل الدولية عبر السنوات الخمسة الماضية .(تقرير البنك الأمريكي،2008 :123).

وكشف جهاز الحاسبات في مصر إن استفادتها من الأموال المقرضة لم تتجاوز(57,3%) من القروض الكلية .

نرى من ذلك أن مصر خلال اقتراضها من الصندوق العربي وكذلك المؤسسات الدولية إن مصر مستهدفه وان هناك أهداف خفية من وراء السياسة وعلى رأسها فرض الخصخصة وتحويل مصر كلها إلى يد غيرها(كإسرائيل مثلا).وهذه السياسة تعود إلى زمن بعيد إذ أن الاحتلال البريطاني لمصر سبقه تنفيذ سياسة إغراق مصر بالديون ، وفي نفس الوقت لم تشجع مصر على الاستثمار الأجنبي والتنويع السلعي للصادرات واعتمادها بشكل أساسي على القروض الخارجية.

وإذا أخذنا الأردن كنموذج من الدول الأعضاء في الصندوق الدولي نلاحظ إن الحكومة الأردنية لها علاقات وطيدة ومتميزة مع الصندوق العربي ، إذ يعتبر الصندوق العربي شريكا أساسيا في دعم الجهود التنموية في المملكة الأردنية إذ بلغ حجم قروضها المقدمة من الصندوق العربي للأردن (473,150) مليون د.ك .أي بنسبة (7,25%) من المجموع الكلي لقروض الصندوق .

وتأتي بالمرتبة الثانية المملكة العربية المغربية بنسبة (13,713%) ، وبلغت حصة الجمهورية التونسية (541,775) مليون د.ك أي بنسبة (8,21%) .

ثانياً: التوزيع القطاعي للقروض :

ركز الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعم القطاعات ذات الأولوية ضمن خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية المستفيدة من قروض الصندوق . وقد وجهت القروض والمساعدات بصورة عالية إلى مشاريع البنية التحتية ذات الاستثمارات الكبيرة والتي تساهم بشكل كبير في تحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول ، إذ منحت الأفضلية للمشاريع الاقتصادية الحيوية للكيان العربي وللمشاريع العربية المشتركة.

وفي ضوء تنامي الحاجة إلى تعزيز القطاع الخاص في انجاز مشاريع التنمية ، قرر مجلس المحافظين للصندوق في سنة 1997 تعديل اتفاقية أنشاء الصندوق على نحو يخول الصندوق المساهمة في تمويل مشاريع القطاع الخاص الإنمائية في الأقطار العربية .(الصندوق العربي،2009:2)

من خلال الجدول رقم (2) نوضح التوزيع القطاعي لقروض الصندوق العربي .

جدول (2)

التوزيع القطاعي لقروض الصندوق خلال المدة(1974-2009)(مليون دينار كويتي)

ت	القطاعات الاقتصادية	المبلغ	النسبة(%)
1	**قطاع البنى التحتية وتشمل:**		
	النقل والاتصالات	1622,9	24,9
	الطاقة والكهرباء	2129,75	32,7
	المياه والصرف الصحي	682,25	10,5
2	**القطاعات الإنتاجية:**		
	الصناعة والتعدين	405,55	6,2
	الزراعة والري والتنمية الريفية	1012,80	15,5
3	**قطاعات الخدمات الاجتماعية**	506,50	7,8
4	**القطاعات الأخرى**	154,80	2,4
	المجموع	6574,55	%100

المصدر:تقرير الصندوق العربي للعام2009.وتقارير أخرى للصندوق

من الجدول (2) يتبين إن نشاط الصندوق العربي شمل القطاعات الاقتصادية كافة مع التركيز على البنية التحتية الأساسية مثل إنشاء الطرق والمحطات الكهربائية والمياه والمجاري إذ بلغ نصيب قطاع البنى التحتية حوالي (4434,9)مليون (د.ك.)أي بنسبة (68,1%) ، وكان للأردن حصة الأسد في تمويل الطاقة الكهربائية من مساهمات الصندوق إذ تم توجيه (17)مليون (د.ك.) لإنشاء محطة توليد العقبة بقدرة (650) مليون ميكا واط ، و(3)مليون (د.ك.) لصيانة محطة كهرباء الرحاب ورفع كفاءتها من 30% إلى 40%.

ويليه القطاعات الإنتاجية إذ ساهمت بمبلغ (1418.35)مليون (د.ك.) أي بنسبة (6,2%)مـــن المـــساهمات الإجمالية للصندوق إذ بلغت حصة قطاع لصناعة والتعدين (405,55)مليون (د.ك.) والزراعة والري والتنميـــة الريفية بلغ نصيبه(1012,80)مليون (د.ك.) .

كما شملت مساهمات الصندوق العربي الخدمات الاجتماعية والتي نقصد بها قطاع التعليم والصحة والإسكان إذ بلغت مساهمته حوالي(506,50)مليون (د.ك.) .

أما مساهمته بالقطاعات الأخرى بلغت حوالي (154,80)مليون (د.ك) التي وضعت لتمويـــل المـــشروعات الطارئة كالإسهام في إعادة أعمار مخيم نهر البارد والمناطق المجاورة بلبنان، حيث تم إنشاء مخيم نهر البـــارد في ديسمبر 1949 لإيواء وتخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في سهل البقـــاع وضـــواحي مدينـــة طرابلس، وقدر حجم تلك الخسائر عام 2007 بحوالي 155 مليون دولار أمريكي، بينما قدرت تكلفـــة إعـــادة تأهيل المنشآت والمرافق المتضررة بحوالي (180) مليون دولار أمريكي إذ قدم الصندوق العربي قرضاً مقداره (15) مليون دولار أمريكي للمساهمة في تمويل برنامج إعادة الأعمار وتأهيل البنية الأساسية والمرافق الخدمية التي تشمل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والطرق.

الشكل البياني (1) التوزيع النسبي لتوزيع القروض القطاعية
للفترة (1974-2009)

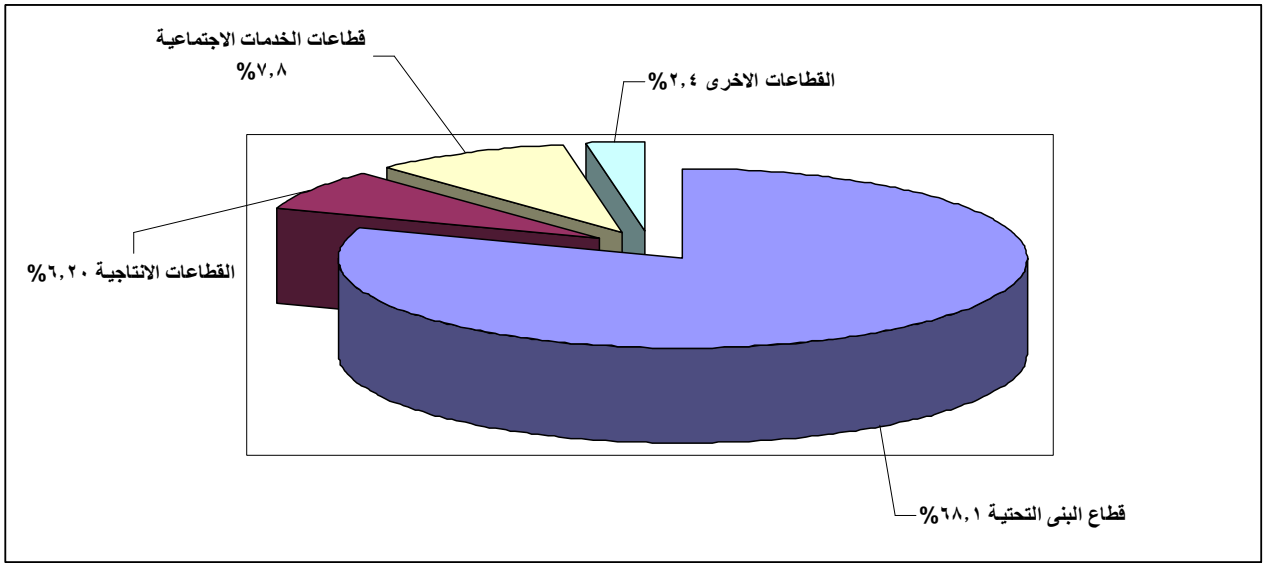

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2).

لقد تبين من خلال البيانات الواردة في التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية إن قطاعـــات البنيـــة الأساســـية والخدمات التي تشمل النقل والمواصلات والطاقة والسوق والصرف الصحي قد حازت على المرتبة الأولى في الالتزامات التمويلية وذلك لاحتياج الدول المستفيدة للأوليات الإنمائية خاصة بتهيئة القاعدة الأساسية لـــضرورة التنمية الاقتصادية .

المحور الثالث:التمويل المشترك والخاص والمعونات للصندوق العربي :

3-1: التمويل المشترك :

واصل الصندوق العربي خلال السنوات تعاونه مع المؤسسات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة بهدف تعزيز مدخراتها في المنطقة العربية .واستمر في قيامه بمهام إقامة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية . ومتابعة تنفيذ المشاريع الممولة من منحة حكومة دولة الكويت المقدمة للشعب الفلسطيني بالتنسيق مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية . كما استمر الصندوق العربي في إدارة ومتابعة تنفيذ المشاريع الممولة من صندوق الأوبك للتنمية الدولية في عدد من الدول العربية وبصفة خاصة في فلسطين . وواصل الصندوق العربي متابعته لأنشطة برامج تمويل التجارة العربية بالتنسيق مع صندوق النقد العربي . والتعاون مع المؤسسات العربية والدولية في عقد الندوات والاجتماعات المتخصصة لمناقشة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهم المنطقة . كما استمر الصندوق العربي في إسهامه في إصدار التقرير الاقتصادي العربي الموحد . (تقرير الصندوق العربي ،11:2009)

الجدول (3) يوضح المشاريع المشتركة بين الصندوق العربي والصناديق العربية لتمويل المشاريع المقومة للتنمية الاقتصادية العربية .

جدول (3)

التمويل المشترك مع المؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية(1974- 2009) (مليون د.ك)

ت	المؤسسات	المبلغ	النسبة(%)
1	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	3199	33,7
2	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	1051,2	11,1
3	صندوق أبو ظبي للتنمية	253,2	2,7
4	الصندوق السعودي للتنمية	276,1	4,0
5	البنك الإسلامي للتنمية	673,5	7,1
6	صندوق الأوبك للتنمية الدولية	82,9	0,9
7	الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	5,0	0,05
8	المصرف العربي الليبي الخارجي	3,0	0,03
9	البنك الدولي	719,7	7,6
10	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	54,3	0,6
11	البنك الأفريقي للتنمية	652,1	6,9
12	الحكومات الأجنبية ومؤسساتها التمويلية	1956	20,6

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الصندوق العربي لسنوات مختلفة.

يتضح من الجدول (3) إن مساهمة الصندوق العربي مع الصناديق العربية أكثر منه مـــع الـــصناديق الأجنبيـــة للتمويل وذلك لتلبية أهداف التنمية ودفع عملية التطور نحو الإمام في الأقطار العربية إذ نرى انه ساهم بـــأكبر جزء من الصندوق الكويتي للتنمية العربية بحوالي (1051,1)مليون (د.ك.) وهنا يأخذ الصندوق منحى الموقـــع مع الصندوق الكويتي ويليها صندوق أبو ظبي بمبلغ(235,2) مليون (د.ك).

وبعد تدرج الصناديق العربية يأتي الصندوق العراقي للتنمية الخارجية بمبلـــغ (5,0) مليـــون (د.ك.) إذ بـــدأ الصندوق العراقي نشاطه عام 1974 حتى عام 1983 إذ بدأ برأس مال حوالي (50) مليـــون دينـــار عراقـــي ورفعت إلى (200) مليون دينار عراقي بما يعادل (927)مليون دولار ، ويشترط الصندوق سعر فائـــدة (3%) ومدة السداد بين (10–20) سنة وقد قدم نسبة (10%) من إجمالي مساهمة الصناديق العربية الوطنية الأصـــلية وقد بلغت قروضه ما قيمتها (7431) مليون دولار عام 1980 وبقي يمول العالم الثالث حتى عام 1981 بالرغم من توقفه إذ بلغت النسبة حوالي (6%) من إجمالي القروض المقدمة من مجموعة الصناديق وكان سبب توقفـــه استنزاف الحرب الإيرانية العراقية للموارد العراقية.(النشرة الاقتصادية العراقية،55:1986).

إما المؤسسات الدولية كان أكثر مشاركة مع البنك الدولي إذ بلغت حوالي (7197)مليون (د.ك.) وذلك لمكانتـــه في عالم التمويل للتنمية للبلدان الفقيرة.

3-2: تمويل القطاع الخاص:

تهدف عمليات وأنشطة القطاع الخاص التي يضطلع بها الصندوق العربي إلـــى ترســـيخ الـــدور الإنمـــائي والتحفيزي للصندوق ، وذلك عن طريق المساهمة في تطوير ودعم قدرات القطاع الخاص في الدول الأعـــضاء في الصندوق وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في جهود الاستثمار والتنمية في الدول الأعضاء . إذ أجاز مجلس محافظي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم (2) الصادر فـــي 1997/5/10 تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق العربي على نحو يخول للصندوق المساهمة في تمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول العربية الأعضاء وفقا للقواعد والشروط التي يحددها مجلس إدارة الصندوق . كمـــا وافـــق مجلـــس محافظي الصندوق بموجب قراره رقم (3) الصادر في 1997/5/10 على تخصيص مبلغ قدره (500)مليـــون دولار أمريكي أي ما يعادل (147)مليون دينار كويتي لتمويل مشروعات القطاع الخاص الإنمائية فـــي الـــدول العربية الأعضاء ، على إن يحدد مجلس إدارة الصندوق مخصصات سنوية لا تتجاوز نسبة (5%) مـــن مبلـــغ المشروع الممول وذلك لمقابلة التكاليف والمصاريف والرسوم التي يتحملهـــا الـــصندوق . (تقريـــر الـــصندوق العربي2008: 1–8).

ومن خلال الجدول رقم (4) يمكن أن نوضح نشاط الصندوق الاقراضي للقطاع الخـــاص لمـــشاريع الـــدول الأعضاء حتى نهاية 2009.

جدول (4)

جدول (4) تمويل القطاع الخاص للدول العربية الأعضاء حتى نهاية عام2009 (مليون د.ك.)

ت	الدولة	المبلغ	النسبة (%)
1	اليمن	43050	0,029
2	البحرين	3000	0,002
3	السودان	1800	0,0012
4	موريتانيا	1000	0,0007

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتاحة على موقع الصندوق العربي الالكتروني.

يتضح من الجدول (4) إن اليمن تتصدر القائمة في تمويلها للمشاريع الإستراتيجية للقطاع الخاص التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إذ أكد رئيس البنوك اليمنية إن هناك توسعا في الأنشطة المصرفية الخاصة بتمويل القطاع الخاص وأشار إلى تجربة البنوك لتمويل المشاريع الصغيرة والأصغر مما أدى إلى نجاح فكرة تمويل القطاع الخاص وذلك لتشغيل الأيدي العاطلة وتحسين المستوى ألمعاشي للأسر الفقيرة .

وبقيت البنوك التجارية عازفة عن تمويل المشاريع الكبيرة بسبب تذبذب أسعار الفائدة للودائع والقروض من وقت لأخر الهبوط والارتفاع يلقي بظلاله على محدودية التمويل لمثل هذه المشاريع إذ أنها وصلت إلى (20%) وتتقاضى البنوك (24%) فائدة على القروض إذ يعد هذا السعر عاليا يجعل المستثمرين في تردد كبير بسبب هذا الارتفاع

وهذا من الأسباب التي دعت إلى توجه اليمن إلى الاقتراض من الصندوق العربي فقد اقترضت في عام 2002 مبلغ قدره (3000) د.ك. لبناء صوامع ومطاحن الغلال في ميناء الصليف ظن وفي عام 2004 اقترضت مبلغ قدره (200)د.ك. لبناء فندق سياحي خمس نجوم بمدينة صنعاء ، وفي عام 2006 اقترضت مبلغ بحوالي (7000) د.ك. لإنشاء مصنع عدن للحديد في محافظة لحج ، وفي عام 2007 اقترضت مبلغ قدره (3000) د.ك. لمشاركة الصندوق العربي لمصنع عدن للحديد ، أما في عام 2008 فقد اقترضت مبلغ بحوالي (3000) د.ك. لإنشاء مصنع الزجاج في محافظة صنعاء ، أما في عام 2009 فقد اقترضت مبلغ قدره (3000) د.ك. لإقامة مصنع عدن للسكر.(تقرير البنك المركزي اليمني،118:2009).

أما المرتبة الثانية فقد جاءت دولة البحرين إذ اقترضت (3000) د.ك. لإنشاء مستشفى البحرين التخصصي عام 2000 .

أما في عام 2009 فقد تم خلاله الموافقة على تقييم أربعة مشاريع للقطاع الخاص تمهيدا لاتخاذ قرار بشأن الإسهام في تمويلها وهي محطة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه في البحرين.

وقد احتلت دولة السودان المرتبة الثالثة إذ اقترضت مبلغ قدره (1800) د.ك. لإنشاء مصنع السلام للاسمنت وكان ذلك عام 2006 .

وجاءت موريتانيا بالمرتبة الأخيرة إذ اقترضت مبلغ (1000) د.ك. لتمويل عمليات الإيجار المالي للمشروعات والمنشات الخاصة الصغيرة والمتوسطة .

إن السبب في قلة المبالغ المقترضة لصالح القطاع الخاص من قبل دولتي السودان وموريتانيا يرجع إلـــى ضعف القطاع الخاص في مضمار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي كافة قطاعات الدولة.

أما مساهمات الصندوق العربي في رأس المال فقد ساهم بمبلغ (1641,4) ألف د.ك. مع شركة الـــشرق الأوسط للرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية ، وبمبلغ حوالي (365,625) ألـــف د.ك. مـــع شـــركة العبوات الزجاجية في مصر ، وبمبلغ (7107,390) ألف د.ك. مـــع شـــركة المكـــلا فـــي الـــيمن ، وبمبلـــغ (7236,250) ألف د.ك. لمصنع السلام للاسمنت في السودان.(الصندوق العربي،6:2009)

3-3 : المعونات الفنية والمنح :

يقدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي علاوة على نشاطه ألإقراضي معونات فنية ومنح لا تسترد إذ بلغ العدد التراكمي للمعونات التي يقدمها الصندوق منذ بداية نشاطه وحتى نهاية العـــام 2010 (946) معونة بقيمة إجمالية بلغت (162,5) مليون دينار كويتي ،منها (493) معونة بقيمة إجماليـــة بلغـــت (110,5) مليون دينار كويتي ، و(453) معونة قومية بقيمة إجمالية حوالي (52) مليون دينار كويتي.(الصندوق العربـــي :22،2010) إذ غطت المجالات الآتية :

أ- الدراسات :

تأتي في مقدمتها الدراسات التي يمولها الصندوق دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمـــشاريع المقترحـــة للتمويل ، حيث من المعروف أن الصندوق العربي لا يدخل في تمويل المشروع قبل ان تثبـــت جـــدواها فنيـــا واقتصاديا على المستوى الوطني ، علاوة على ذلك فإن الصندوق يقوم بتمويل الدراسات العامة ذات الأهـــداف التي ترتبط بقطاع أو منطقة معينة.

ب- الدعم المؤسسي :

يهدف الدعم المؤسسي إلى رفع كفاءة الأجهزة المعنية بالتنمية في الدول المستفيدة ، وذلك من خلال زيـــادة قدراتها في إعداد المشروعات وتنفيذها ،ويتم هذا الدعم عادة بواسطة توفير الخبرات المتخصـــصة اللازمـــة أو إعادة التنظيم الإداري والهيكلي لها ، وإدخال النظم والآلات الحديثة في نشاطها.

ج- التدريب :

يقوم الصندوق العربي بعملية الدعم المستمر للمورد البشري الذي يعد الحجر الأساس للتنمية . ويتم تمويـــل معظم برامج التدريب المقترحة من مخصصات القروض الممنوحة لتلك الدول ، وفـــي حـــالات عديـــدة يقـــوم الصندوق بتمويل مراكز تدريب وطنية أو قومية لا ترتبط بمشروع معين

المحور الرابع : القروض الخارجية (المشاكل والحلول):

4-1: المشاكل التي تحد من كفاءة وفعالية القروض:

بالرغم من مرور أكثر من أربعة عقود من الدعم الذي تلقته البلدان النامية ومنها الأقطار العربية بصورة قروض ، غير إننا نجد بان دور هذه القروض لم يكن فعالا في دعم مجهودات التنمية في العديد من الدول النامية ومنها العربية ، والسبب في ذلك يعود إلى وجود عدة معوقات داخلية وخارجية التي تحد من كفاءة وفعالية القروض منها:

1-ظاهرة الفساد :

لقد اخذ موضوع الفساد منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي اهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي حتى غدا في الوقت الراهن يحتل صدارة اهتمامات وأولويات مختلف حكومات العالم وخاصة النامية منها.

ويشير الفساد من خلال تعريف منظمة الشفافية العالمية (TI) للفساد هو (إساءة استخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب الخاص).(www.transparency.org/)

أما من جانب اقتصادي فقد ارتبطت البلدان النامية بالدول المتقدمة بسبب الظروف والعوامل المحلية والدولية ، مما أدى بالعديد من البلدان النامية إلى الاعتماد على التمويل الخارجي وتدخل العوامل الخارجية والتي تعتبر أهم عوامل مشكلة الفساد الإداري ، والتي كان من أحدى سماتها ضعف الأداء الاقتصادي للعديد من مؤسسات القطاع العام وتفشي إشكال الفساد الاقتصادي بانتهاج سياسات اقتصادية ومالية غير ملائمة لم تكن تهتم بتنمية الإمكانات الاقتصادية وان ما شجعت على نمو التجارة الخارجية والاستيراد وتراكم الديون الخارجية والاعتماد على المنح والقروض من الهيئات الدولية التي تستغل لإغراض أخرى ليست للإغراض التنموية التي من اجلها منحت الأموال. وان نسبة كبيرة من الموارد المالية التي تقدم كمعونات وقروض من قبل الدول المانحة قد تذهب لحساب ومنافع النخبة الحاكمة في البلدان النامية ، وفي هذا السياق فقد أشار رئيس البنك الدولي في المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد (Auti-Corruption Coriference 1991) ، نصه: لا نريد إن نعطي موارد مالية للبلدان النامية تنتهي في حسابات خاصة لكبار المسؤلين الحكوميين في بنوك خارجية في بلدان صغيرة تقع في جزر البار المترامية(الصالح،7:2006).

ولا ينكر وجود اليد الخفية للماسونية العالمية والشركات متعددة الجنسية المسؤولتان عن نشر العولمة وحتى أصبحت هذه العناصر كلها في حدث أو أمر ما لا يعود عالميا بل يصبح عولميا وان سياقات حراك العولمة في مرحلة صيرورتها المتنامية التي شارفت على الانهيار ومن جوانبها تؤكد الإحصاءات الدولية حقيقة هذه العولمة فهناك مثلا إحصاءات تقول ان (80%) من الأموال التي تقترضها من البنوك والحكومات للبلدان النامية تعود ثانيةً إلى البنوك السويسرية والأمريكية لتودع في حسابات المسؤولين في البلدان النامية من رؤوساء ووزراء ومدراء عامين وكبار الموظفين.

كما أكد البنك الدولي (WB) في تقريره السنوي لعام 2003 إن حجم الرشاوي العالمي للعام 2003 يقدر بـ(1000) مليار دولار من القيمة الإجمالية لحجم النشاط الاقتصادي العالمي المقدر بحدود (30000) مليار

دولار أي إن الرشاوي العالمية تمثل بنسبة (3%) تقريبا من القيمة الإجمالية لحجم النشاط الاقتصادي.(تقريـــر البنك الدولي،16:2003)

فالفساد يؤدي إلى تشويه استخدام الموارد العامة وإعاقة التنمية الاقتصادية بـــسبب انخفـــاض الإيـــرادات ولجوء الحكومة إلى الديون الخارجية لذلك نجد عند النظر إلى البلدان النامية وخاصة الأقطار العربية أن الدول التي تحارب وتكافح أنشطة الفساد الإداري والمالي والاقتصادي تستفيد من القروض بشكل كبير وعلى العكـــس من ذلك الدول التي يتفشى فيها الفساد ولا يكافح من قبل الحكومة تكون إدارة القروض سيئة مما يـــؤدي إلـــى تعميق الفجوة في الدخل ، خصوصا وان الكثير من الموارد المالية الخارجية تذهب إلى جيوب المسؤولين.(عبد القادر،11:2008)

أ. غياب السياسات الاقتصادية الكلية:

يمثل غياب السياسات الاقتصادية الكلية الفعّالة في الدول المتلقية للقروض أحد أهم المعوقات التي تضعف مـــن كفاءة القروض الإنمائية وهذا ما وضحته دراسة قام بها احد المفكرين الاقتصاديين والذي بينت بـــأن القـــروض ليس لها اثر إيجابي على الاستثمار والنمو الاقتصادي في مجموعة كبيرة من الدول النامية ويرجع ذلك إلى عدم فاعلية سياسات بعض الحكومات المستفيدة من القروض والتي لا تعمل على تهيئة المنـــاخ المناســـب للنـــشاط الاقتصادي ولتعظيم الاستفادة من العمليات التمويلية كافة.

ب. غياب الخطط والبرامج التنموية :

تفتقر العديد من الدول النامية والعربية المتلقية للقروض الإنمائية إلى وجود برامج وخطط تنموية متوسطة أو بعيدة المدى تحدد فيها الأولويات والأسبقيات التي تخص توجيه مصادر تمويل المـــشروعات التنمويـــة،الأمر الذي يؤدي إلى الاستخدام غير العقلاني للأموال التمويلية وبصورة لا تخدم احتياجات التنمية،إذ ينبغي أن توجه هذه الأموال إلى الميادين المرتبطة بتحقيق الأهداف الإنمائية ،خاصة فيما يتعلق برفع معدلات التعليم بين البالغين وتحقيق التعميم الشامل للتعليم الابتدائي،فضلاً عن رفع معدلات الرعاية الصحية الأولية وبما يساهم في التقليـــل من معدلات الوفيات، وكذلك تحقيق الاستدامة البيئية من خلال توفير مصدر مستدام للميـــاه الـــصالحة للـــشرب وكذلك خدمات الصرف الصحي،فضلاً عن استخدام الأموال في مشروعات تخلق فرص عمل للشباب. (مجلس التخطيط:21،2004)

4-2: شروط تحقيق كفاءة استخدام القروض الخارجية:

إن كفاءة استخدام القروض وقدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتلقية تعتمـــد على مدى توافر بيئة اقتصادية مواتية من خلال حسن إدارة الاقتصاد،ووجود برامج وطنية للإصـــلاح،وتدعمها المساعدات المالية والفنية والتدريبية.ويمكن إيجاز شروط تحقيق كفاءة استخدام القروض فيما يأتي:

تـــوفير سياســـات اقتـــصادية فعّالـــة،وبرامج للإصـــلاح المـــالي والنقـــدي،وتخفيض التـــضخم،والانفتاح الاقتصادي،والإصلاح الإداري والحكومي،وتشجيع القطاع الخاص،والبرامج الاجتماعية.

(الهيتي،103:2009)

2.تحديد أولويات الدول المتلقية للقروض.

ويتم ذلك بالاستناد على مبدأ الاحتياج والاستحقاق في وقت واحد ، حيث يتم تحديد أولوية للدول الأكثـــر فقـــرا والتي تمارس سياسات تنموية واقتصادية فعالة وعقلانية ، وذات إدارة عامة رشيدة وكفاءة ، وبما يضمن حسن التصرف بالأموال التمويلية مما يعني ضرورة وجود جملة من الشروط تتوفر في الدول المتلقية للقروض مـــن أهمها ما يأتي(الهيتي،19:2006) :

أ- وجود بيئة سياسية مستقرة .

ب- وجود برنامج للتنمية محدد وواضح المعالم .

ج- وجود استقرار في التشريعات .

د- وجود سياسات اقتصاد كلي سليمة .

3. تحديد أولويات القطاعات المستفيدة :

ويستند هذا التحديد على رؤية الدولة المانحة واحتياجات الدولة المستفيدة وبناءا على معايير التنمية الاقتـــصادية والاجتماعية ،كالتركيز في إستراتيجيتها التنموية على تطوير الزراعة أو تنمية الـــصناعة ، أو محاربـــة الفقـــر والأمية وحماية البيئة ، أو على تطوير قطاعي الصحة والتعليم .

4.الإصلاح المؤسسي لمكافحة الفساد وتعزيز الديمقراطية :

تستدعي عملية محاربة الفساد وجود مؤسسات قوية ، والمؤسسات الديمقراطية تعطي الناس حق المشاركة فـــي القرار ، وتجعل صانعي القرار عرضة للمحاسبة من قبل الشعب .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

1. تعد دولة الكويت في مقدمة دول العالم العربي والعالمي المانحة للقروض والمساعدات الإنمائية إذ قـــدمت (554) قرضا . بلغت قيمتها الإجمالية حوالي (6,5) مليار د.ك .
2. ساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منذ تأسيسه في السبعينات من القرن الماضي فـــي تمويل مشاريع التنمية التي تقع ضمن خطط وبرامج الأقطار العربية الأعضاء وقد بلغ إجمالي مـــا قدمـــه الصندوق العربي حوالي (71) مشروعا ، موزعة على (17)دولة عربية . وبلغت نـــسبة إجمـــالي قيمـــة القروض إلى إجمالي تكاليف هذه المشروعات حوالي (27,9%) .
3. إن معظم الأقطار العربية تلجأ إلى الاقتراض الخارجي من اجل سد فجوة التمويل التي تظهر بسبب قصور الادخارات المحلية في تلبية احتياجاتها اللازمة .
4. استطاعت الأقطار العربية الأعضاء من إقامة مشاريع قائدة لتلبية متطلبات التنمية في الطاقـــة والكهربـــاء والبنى التحتية التي ركز عليها الصندوق العربي في منحه القروض ، إذ بلغـــت حـــوالي (4434)مليـــون (د.ك.)أي بنسبة (68,1%) ، وكان للأردن حصة الأسد في تمويل الطاقـــة الكهربائيـــة مـــن مـــساهمات الصندوق إذ تم توجيه (17)مليون (د.ك.) لإنشاء محطة الكهرباء بقدرة (650) مليون ميكا واط .

5. كذلك نستنتج بأن أي تخفيض للقروض لصالح البلدان النامية وخاصة العربية منها يكون وراءهـــا غايـــة سياسية بالدرجة الأساس من الدول المانحة للقروض بغض النظر عن الصندوق العربي للإنماء الاقتـــصادي والاجتماعي .

التوصيات :

إن تعزيز الدور المستقبلي للصندوق العربي في مساعدة الأقطار العربية وخصوصا الفقيرة منها في تحقيق أهداف التنمية وتسريع عجلتها يستدعي الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الآتية:

1. قيام الصندوق العربي بمراجعة الخطط والسياسات الاقتصادية للأقطار العربية المـــستفيدة مـــن القـــروض والمنح المقدمة لضمان انسيابية القروض بما يخدم مكافحة الفقر ومعالجة مشكلات الأمية والارتقـــاء بالوضـــع الصحي .
2. إن تحسين فاعلية القروض التي يقدمها الصندوق العربي لا يقتصر على المطالبة بزيادة حجمها بل يستدعي أيضا رسم خطة فاعلة لاستثمار هذه القروض وحسن الاستفادة منها في ضـــوء المـــسؤولية المـــشتركة بـــين الصندوق العربي والجهة المستفيدة.
3. التركيز بدرجة اكبر على معايير النتائج المتحققة من القروض الإنمائية وتشجيع تدفق القـــروض للأقطـــار العربية التي لديها شفافية كافية ومعايير واضحة للأداء .
4. تطوير الإدارة والهياكل المؤسسية في الأقطار العربية المستفيدة من قروض الصندوق العربي مـــن خـــلال التنظيم والمتابعة لرفع كفاءة هذه القروض .
5. ومن منظور الاقتصاد الكلي فأن محاربة الفساد يستلزم تحقيق التوازن بين القطاع العام والقطاع الخـــاص وتعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي التي تساعد إلى حد كبير في تقليل حوافز الفساد .
6. تحسين كفاءة الأجهزة الحكومية وتعزيز كفاءة القطاع الخاص، والقيام بالإصلاحات الهيكلية لـــنظم الإدارة العامة، وإعادة النظر في الرواتب والأجور وكافة العاملين بما يضمن توفير الحد الأدنى من العيش الكريم لكافة شرائح المجتمع.

المصادر:

الكتب :

1. **العيساوي** ، د.عبد الكريم جابر ، التمويل الدولي (مدخل حديث) ، بغداد ،الطبعة الأولى ،2008.
2. **الهيتي** ، الدكتور نوزاد عبد الرحمن ،المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي،نظرة تحليلية، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية،دراسات إستراتيجية العدد(118) الطبعة الأولى ،الإمارات العربية،أبو ظبي ،2006.
3. **الهيتي** ، الدكتور نوزاد ، محاضرات في إدارة الاستثمار ، معهد أفريقيا للعلوم المالية والمصرفية ، 2001.

الرسائل والاطاريح الجامعية :

4. **الجباري** ،اكبر عمر محي الدين،التمويل الدولي ، رسالة ماجستير ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك ، 2009
5. **عدنان** ، بن الضيف ، النظام النقدي الدولي ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة خيضر–بسكرة– الجزائر ،2006.
6. **نزاري** ،رفيق ،الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس ، الجزائر ، المغرب) رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر،2008.
7. **الهيتي** ،عمار عبد الهادي شلال ،المساعدات الإنمائية وتمويل التنمية الاقتصادية صناديق التنمية الخليجية أنموذجا،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الانبار،كلية الإدارة والاقتصاد2009.

المجلات والبحوث :

5. **الصالح** ،الدكتور صبحي ، الفساد الإداري من منظور العولمة:الآثار المالية والاقتصادية ،مجلة الإداري ،العدد150،معهد الإدارة العامة ،سلطنة عمان 2006.

8. **الهيتي** ،الدكتور نوزاد عبد الرحمن ، مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغييرات العالمية المعاصرة، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد2006،31هولندا.

التقارير والنشرات

9. **مجلس التخطيط** ، دليل المنظمات والهيئات الإقليمية والعربية والدولية ، الشركة الحديثة للطباعة والنشر ، الدوحة ،2006.

10. **الصندوق العربي** للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ،التقرير السنوي 1979-1980،الكويت.
11. **البنك المركزي** الأمريكي ،التقرير السنوي للبنك 2008،نيويورك ،ص123.
12. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ،التقرير السنوي 2005،الكويت،ص2.
13. **الصندوق العربي** للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ،التقرير السنوي 2009،الكويت،جداول.
14. **صندوق النقد** العربي ، السياسات العامة والقواعد الإرشادية لعمليات القطاع الخاص، اجتمـــاع مجلـــس الإدارة رقم (44) لسنة 2001،المنعقد في 2001/6/25.
15. **الصندوق العربي** للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ،التقرير السنوي 2010،الكويت.
16. (www.transparency.org/)
17. **البنك الدولي**،التقرير السنوي للبنك2004،نيويورك،ص16.
18. **عبد القادر** ،الدكتور علي ،مؤشرات قياس الفساد الإداري ،دورية تعنى بقضايا التنمية العربية ،المعهـــد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد(70)،شباط2008.
19. **مجلس التخطيط** ، المساعدات الإنمائية المقدمة من دولة قطر ، مطابع علي بن علي ،الدوحة ، 2004.

الانترنت

20. http://ar.wikipedia.org/wiki/
21. http://www.arabfund.org/